



جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الوزير

قرار وزاري

رقم ٥١٧ لسنة ٢٠١٦

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع علي قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولانحته التنفيذية،

وعلي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ بتأسيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية،

وعلي كتاب الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية الوارد برقم ٤٢٥٢ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٩،

وعلي رأي السيد المستشار القانوني لشئون هيئات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الوارد برقم ٤٩٨٢ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣ .

قرر

مادة (١): يعتمد النظام الأساسي المرفق للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية.

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

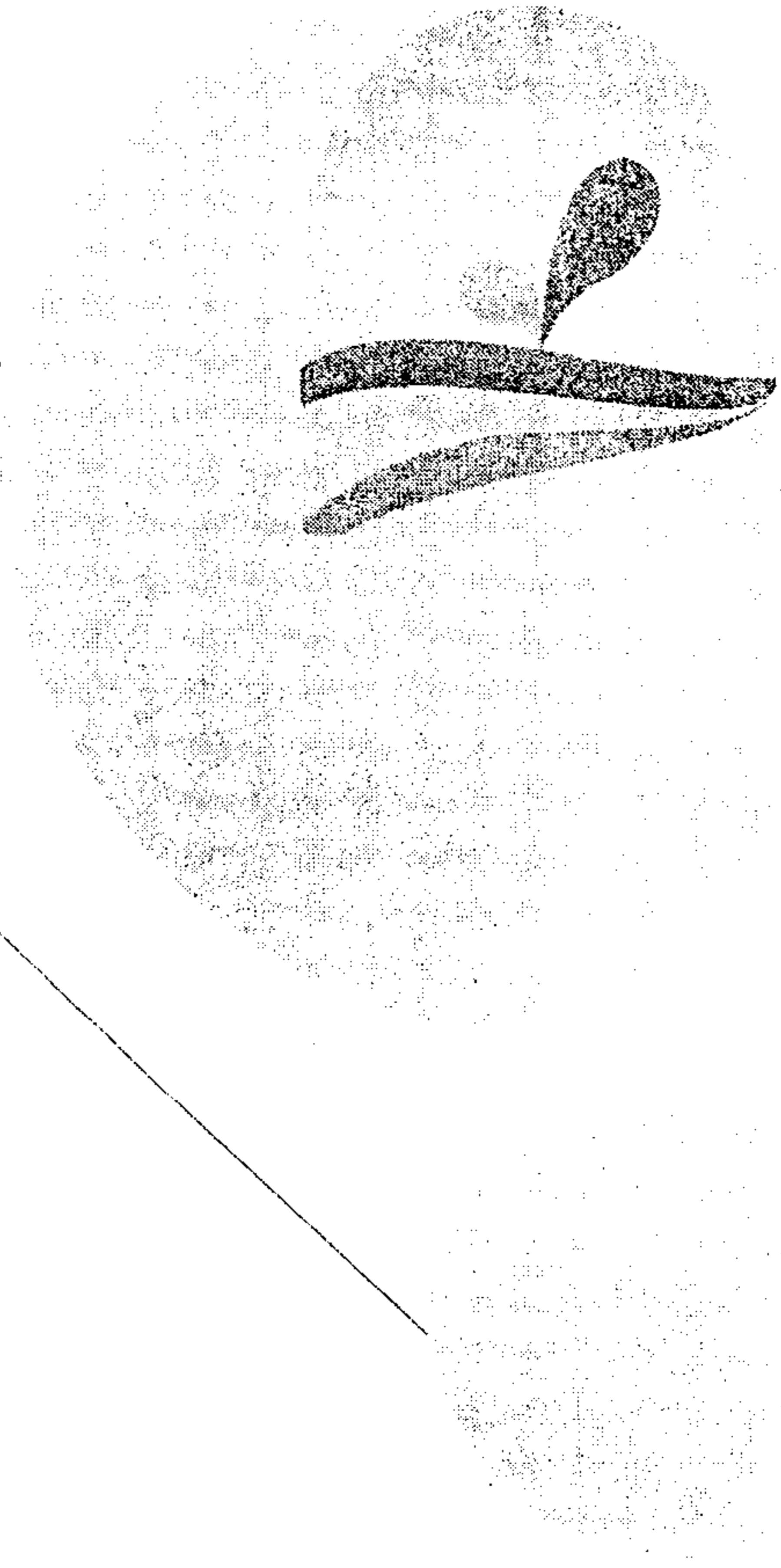
صدر في : ٢٠١٦ / ٣ / ٩

ميادة محمد

وزير

الزراعة واستصلاح الأراضي

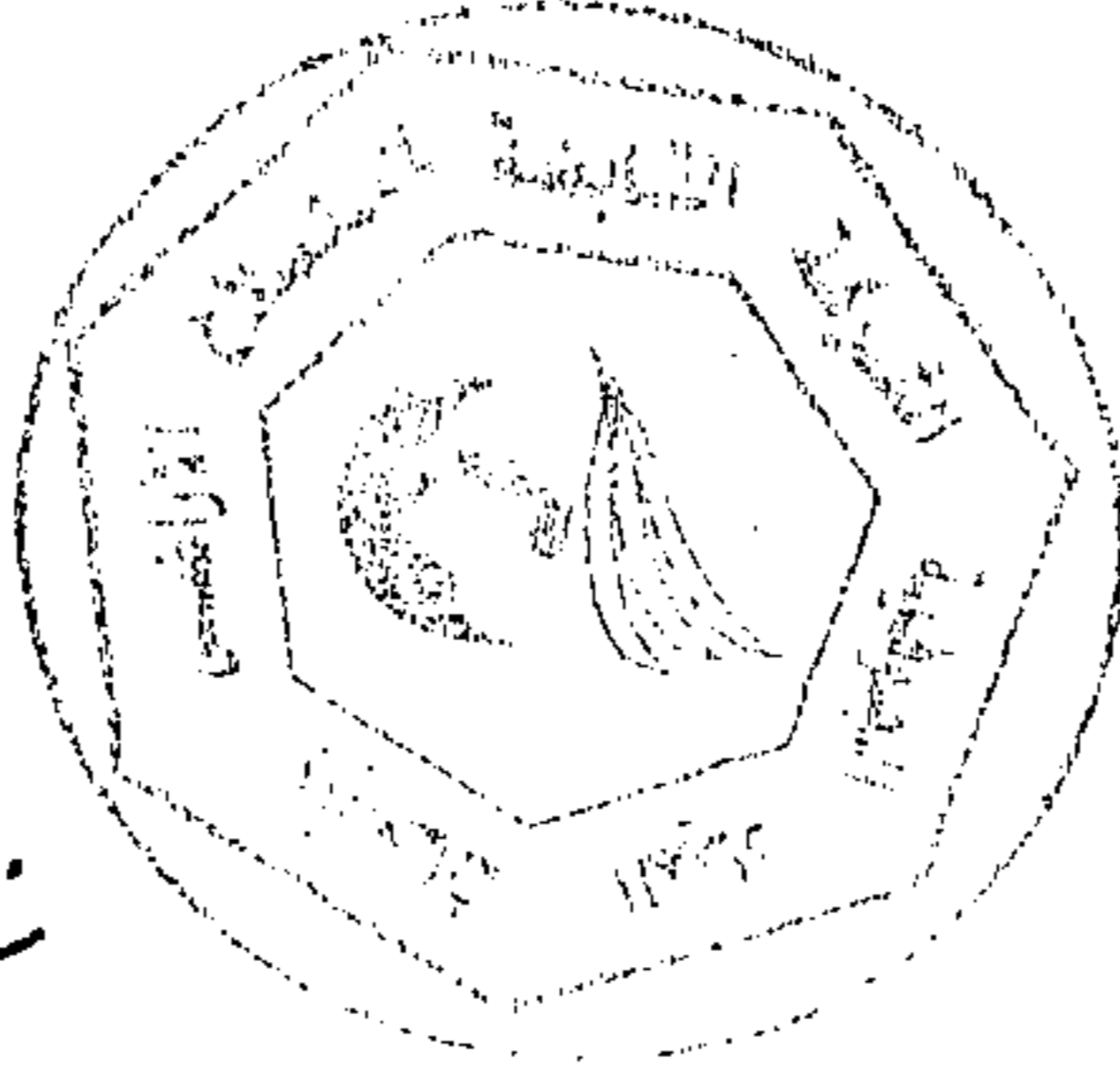
أ.د/ عصام فايد



النظام الأساسي للشركة التابضة

لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية

المستشار القانوني للشركة
المستشار / مصطفى محمد احمد
نائب رئيس مجلس الدولة



رئيس مجلس التطوير القانوني
الاستاذ / سيد احمد السيد

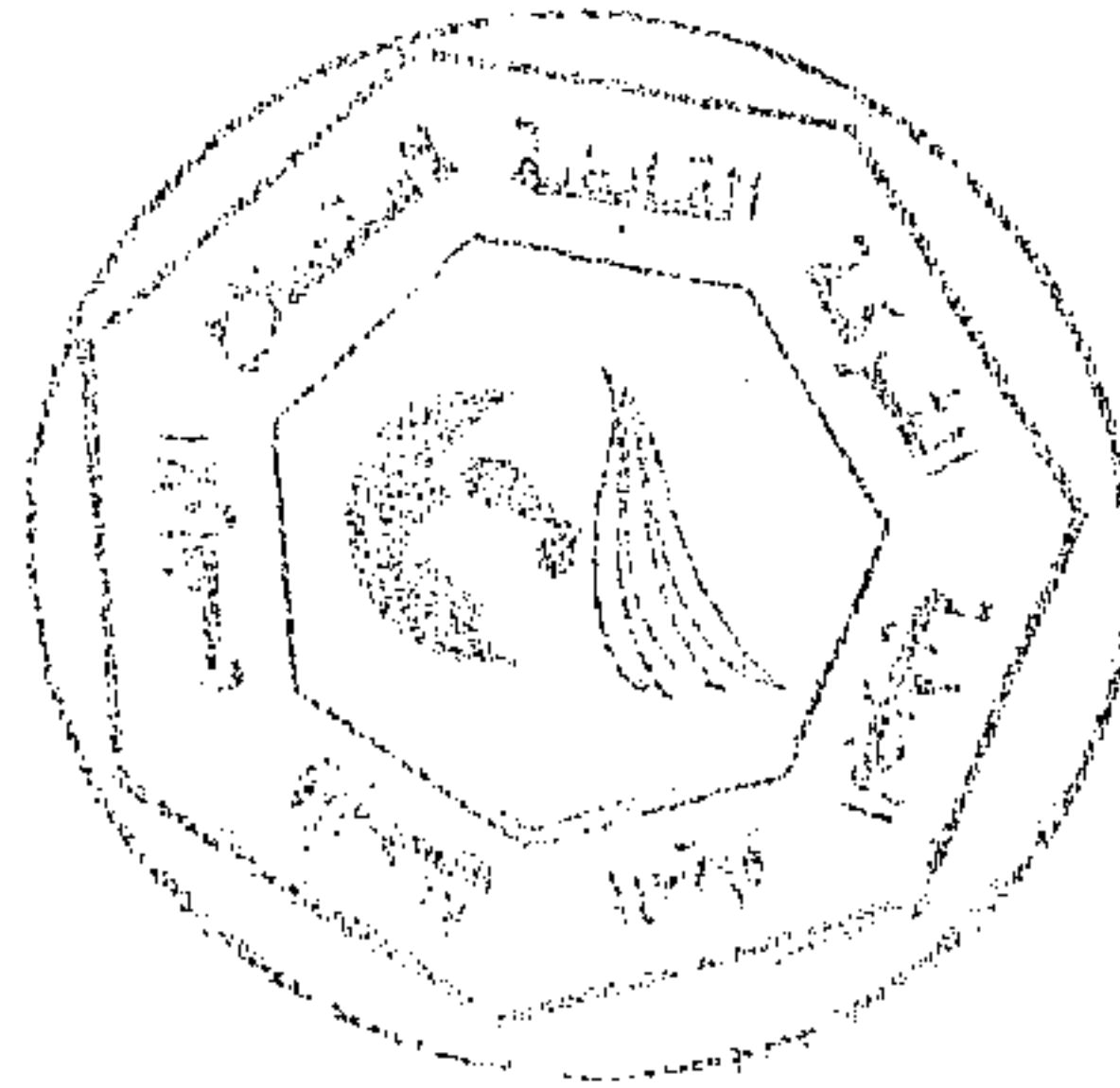
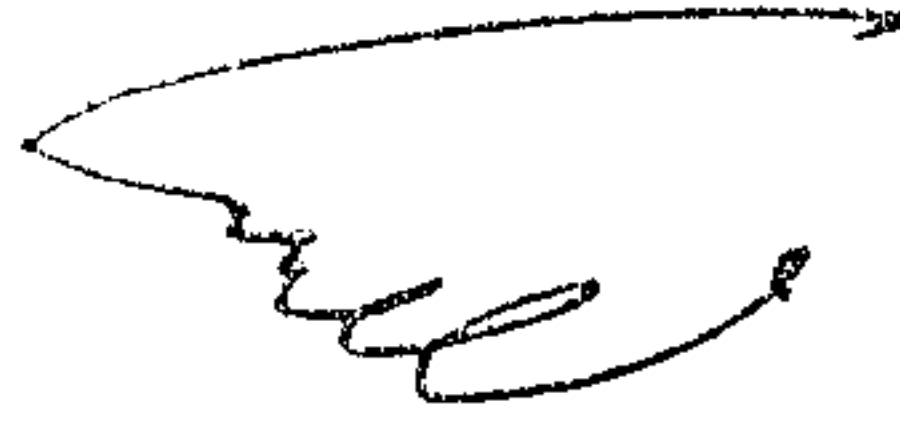
المستشار / السيد احمد السيد

مصطفى محمد احمد

٢٠ / ٩ / ١٩٥٠

جدول المحتويات:

- ٢ الباب الأول في تأسيس الشركة
- ٣ الباب الثاني في رأس المال
- ٤ الباب الثالث في السندات
- ٥ الباب الرابع مجلس إدارة الشركة
- ٦ الباب الخامس الجمعية العامة
- ١٠ الباب السادس في مراقب الحسابات
- ١١ الباب السابع النظام المالي للشركة - توزيع الأرباح - الاحتياطات
- ١٢ الباب الثامن اندماج الشركة وتقسيمها
- ١٣ الباب التاسع في تسوية المنازعات
- ١٣ الباب العاشر في حل الشركة وتصفيتهما
- ١٤ الباب الحادي عشر أحكام ختامية



النظام الأساسي للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية الباب الأول في تأسيس الشركة

مادة ١

تأسست شركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية (الوقائع المصرية - العدد ١٨ تابع (ب) في ٢٢/١/٢٠١٢) وفقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية

مادة ٢

أسم الشركة : . الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية شركة مساهمة قابضة متمتعة بالجنسية المصرية وتكون لها الشخصية الاعتبارية

مادة ٣

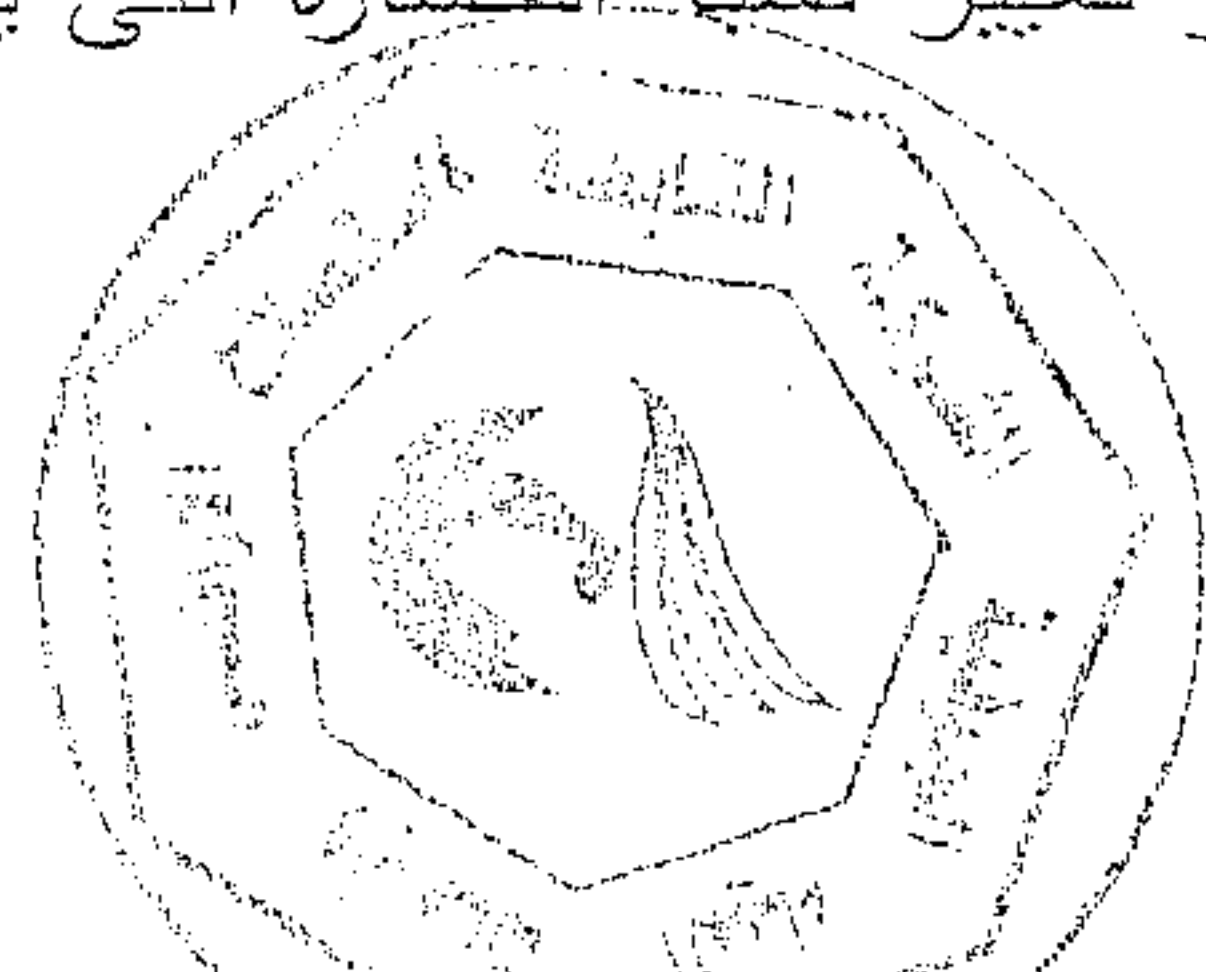
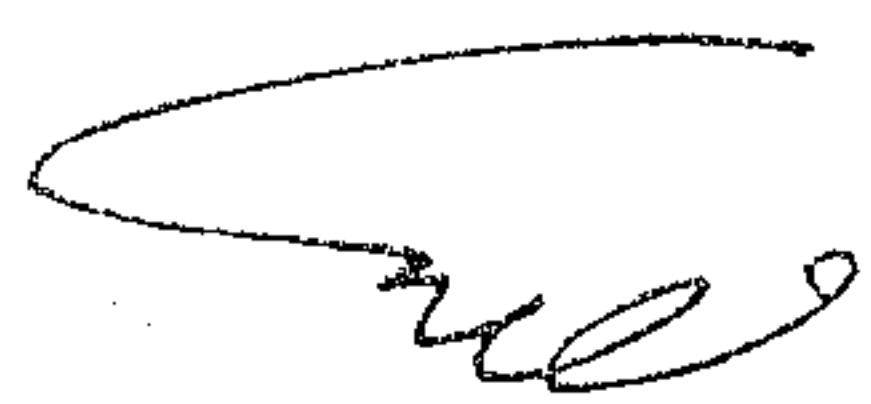
غرض الشركة : يكون غرض الشركة القابضة تنفيذ ومتابعة نشاط الشركات العقارية واستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية التابعة لها وإدارة الأنشطة المتعلقة بتتميتها وللشركة علي الأخص :
تأسيس شركات مساهمة تؤسسها الشركة بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد ،،
شراء أسهم شركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة في رأس مالها ،،، تكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وأية أدوات أو أصول مالية أخرى ،،، القيام بكافة الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومسار الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات وترشيد التكلفة ،،، إجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها.

مادة ٤

يكون مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة القاهرة الكبرى ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر أو في الخارج.

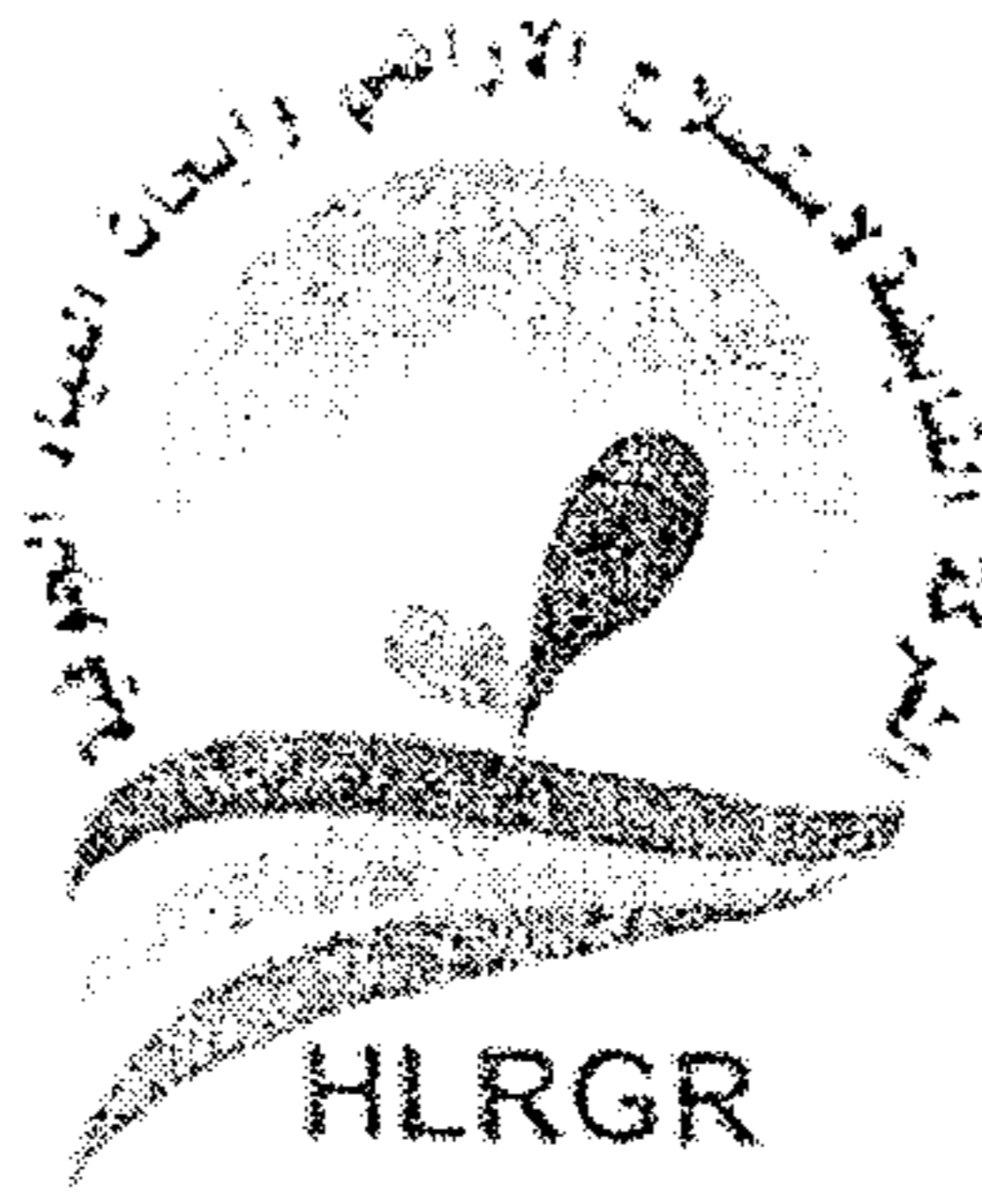
مادة ٥

مدة الشركة : . خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري ، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية إطالة هذه المدة أو تقصيرها أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها.



HLRGR





HLRGR
الباب الثاني
في رأس المال

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيه وحدد رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ عشرون مليون جنيه مدفوعة بالكامل موزع على عدد ٢٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم (١٠٠ جنيه) جميعها أسهم قدية تملكها الدولة بالكامل

مادة ٧

جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال بنسبة ١٠٠ % على النحو التالي..

الاسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	العملة التي تم بها الوفاء
وزارة المالية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	الجنيه المصري

مادة ٨

تستخرج الأسهم أو الشهادات الممثلة للأسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى أرقاماً مسلسلّة ويوقع عليها رئيس مجلس الإدارة وأحد أعضاء المجلس.
ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة وتاريخ صدور قرار التأسيس وتاريخ قيدها في السجل التجاري ورقمه وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها وتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية.
ويكون للأسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلّة ومشمّلة أيضاً على رقم السهم.

مادة ٩

لا يجوز تداول أسهم الشركة إلا فيما بين الأشخاص الاعتبارية العامة وتنتقل ملكية الأسهم بإثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين.
ويظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم، وفي جميع الأحوال ينقضي التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ إثبات التنازل في السجل المشار إليه، ويوقع رئيس مجلس الإدارة وأحد أعضاء المجلس على الشهادة المثبتة لنقل الأسهم الاسمية في سجل نقل الملكية وفي جميع الأحوال يُوَشر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت إليه.

مادة ١٠

لا يلزم المساهم إلا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته، وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات.



مادة ١١

تترتب حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة.

مادة ١٢

كل سهم غير قابل للتجزئة.

مادة ١٣

كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية.

مادة ١٤

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة.

مادة ١٥

يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بذات القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز تخفيض رأس المال على أوجه المبين بالقانون ولائحته التنفيذية.

مادة ١٦

في حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الأسهم التي يملكها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق.

مادة ١٧

يتم أخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بكتاب مسجل مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح الاكتتاب.

الباب الثالث

السندات

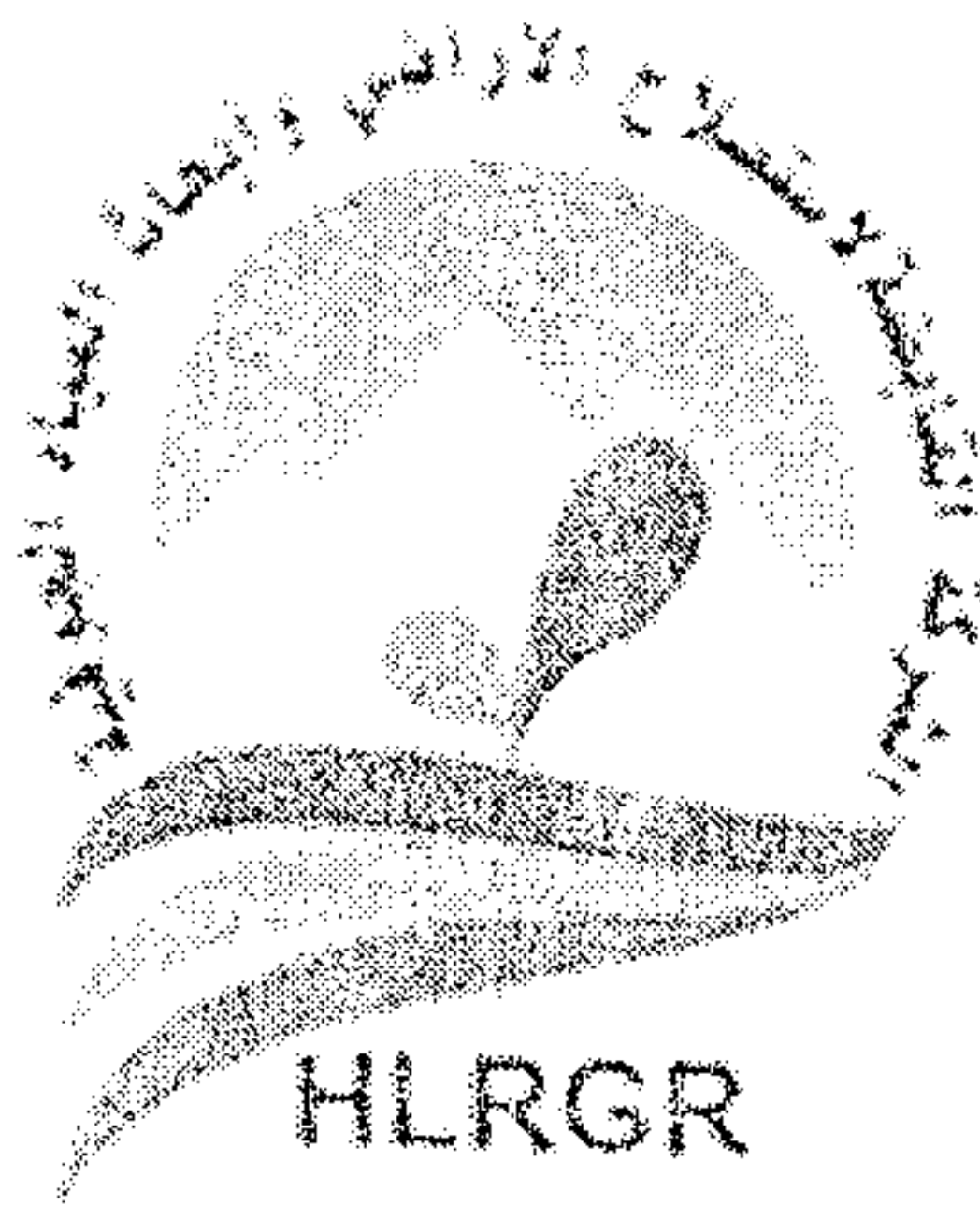
مادة ١٨

مع مراعاة أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من أي نوع كانت وبوضوح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم بالنسبة لحاملي السندات من الأشخاص الاعتبارية العامة.









الباب الرابع
مجلس إدارة الشركة

مادة ١٩

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيس الجمعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر عضوا بما فيهم ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، ، وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم ، وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور جلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .

مادة ٢٠

يعقد مجلس الإدارة جلساته مرة على الأقل كل شهر في المركز الرئيسي للشركة أو أحد مقرات الشركات التابعة وذلك بدعوة من رئيسه ، وفي حالة غيابه يندب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من يرأس الاجتماع. ولا يجز أن يعقد المجلس خارج المركز الرئيسي للشركة أو أحد مقرات الشركات التابعة إلا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه. وفي هذه الحالة لا يكون الانعقاد إلا داخل جمهورية مصر العربية .

مادة ٢١

مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أغلبية أعضائه.

مادة ٢٢

تصدر قرارات مجلس إدارة الشركة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس. ولا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء في حضور جلسات المجلس أو في التصويت على القرارات.

مادة ٢٣

لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة على أن يعرض على المجلس تقريرا بما قام به من أعمال. وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة من العاملين بالشركة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت معدود فيما يتخذه المجلس من قرارات.

مادة ٢٤

مع مراعاة أحكام المواد (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام لمجلس إدارة الشركة مباشرة كل السلطات اللازمة لتصريف أمورها والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله فيما



عدا ما تختص به الجمعية العامة طبقا لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية وهذا النظام ، وللمجلس في سبيل ذلك مباشرة جميع الإجراءات والتصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية وشئون العاملين بالشركة ، كما يضع المجلس لائحة لتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات

مادة ٢٥

يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء وفي صلاحتها بالغير ويختص بإدارة الشركة وتصريف شئونها وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ويكون مسئولاً عن ذلك أمام مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للشركة - حسب الأحوال - ودون إخلال بمسئوليته المدنية أو الجنائية . وعند غيابه يندب رئيس الجمعية العامة للشركة من يتولى اختصاصات رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء المجلس

مادة ٢٦

لرئيس مجلس الإدارة التوقيع عن الشركة على انفراد ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين من بين أعضائه أو من بين مديري الشركة من يكون لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين وذلك في أمور أو موضوعات محددة.

مادة ٢٧

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وکالتهم أية مسؤولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة.

مادة ٢٨

تتصرف إلى الشركة وحدها آثار أي تصرف من التصرفات التي يجريها مجلس الإدارة أو أحد أعضائه باسم الشركة في حدود اختصاصاته.

مادة ٢٩

تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٤٨) من هذا النظام بما لا يجاوز (٥%) من الربح القابل للتوزيع بعد تخصيص نسبة لا تقل عن (٥%) من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى وذلك بمراعاة ما يبذله رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من جهود لتحسين الموقف المالي للشركة وزيادة أرباحها وتخفيض خسائرها أو خسائر الشركات التابعة.

الباب الخامس الجمعية العامة



مادة ٣٠

تتكون الجمعية العامة للشركة علي النحو التالي ...

(١) الوزير المختص رئيساً

(٢) أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الأنشطة التي تقوم بها الشركات التابعة للشركة القابضة لا يقل عددهم عن اثني عشر ولا يزيد علي أربعة عشر من بينهم ممثل واحد علي الأقل يرشحه الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ،،، يصدر

باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ويحدد القرار ما يتفاوضه من بدل الحضور وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام

مادة ٣١

يحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة ومراقبو الحسابات، بالجهاز المركزي للمحاسبات دون أن يكون لهم صوت معدود. وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين

مادة ٣٢

تكون مدة العضوية للجمعية العامة ثلاث سنوات. ويجوز تجديد العضوية لأعضاء الجمعية العامة الذين انتهت مدتهم كلهم أو بعضهم لمدة أو لمدد أخرى وذلك في ضوء ما تسفر عنه نتائج أعمال الشركة.

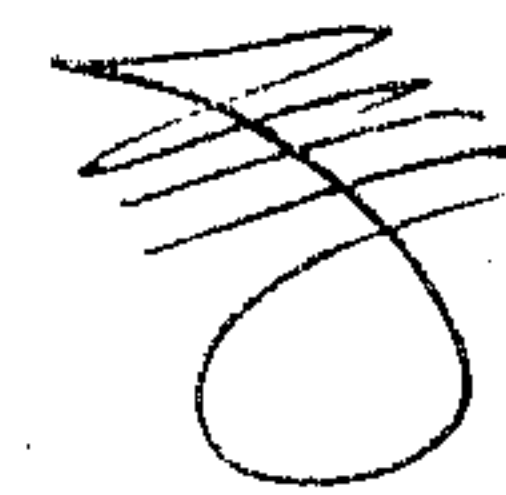
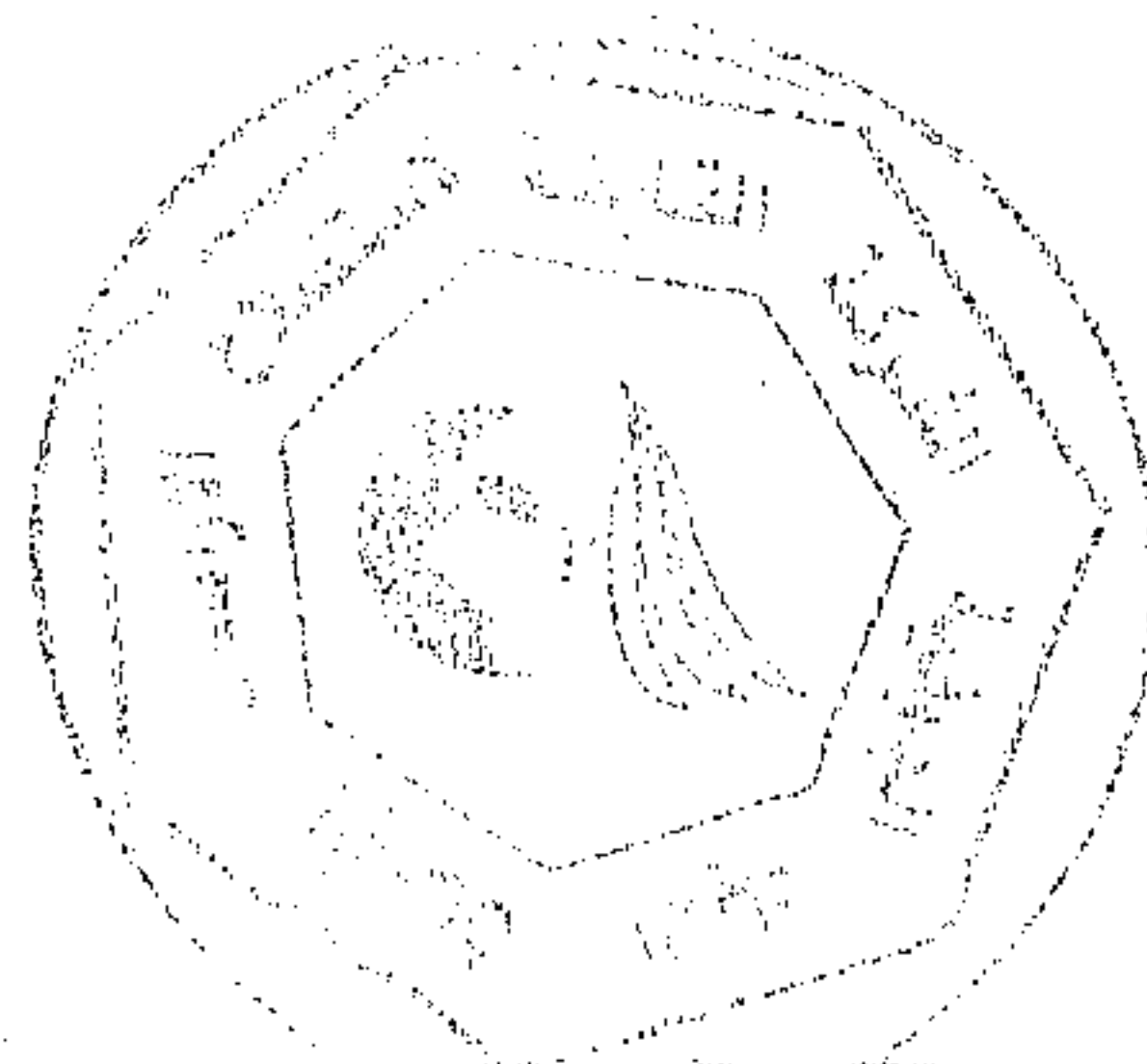
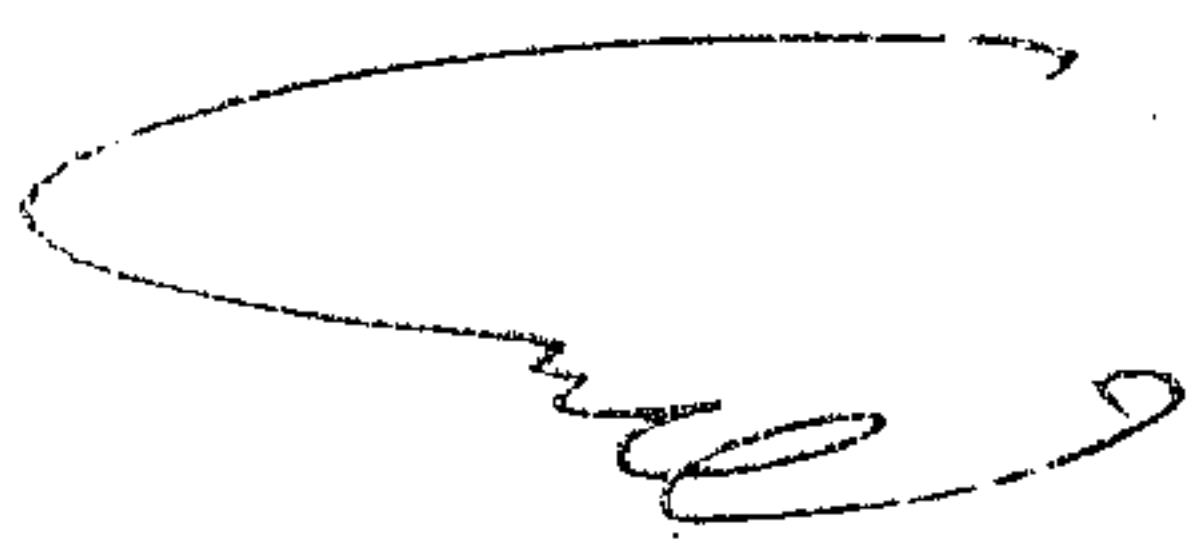
مادة ٣٣

تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنوياً إحداها قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر في الموازنة التقديرية للشركة والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر في المسائل الآتية

- ١ - تقرير مراقب الحسابات.
- ٢ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر في إخلاء مسؤوليته عن الفترة المعدم عنها التقرير.
- ٣ - التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الختامية للشركة.
- ٤ - الموافقة على توزيع الأرباح.
- ٥ - الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية أو إعادة تشكيل مجلس إدارة للشركة.
- ٦ - تشكيل مجلس إدارة الشركة ..
- ٧ - النظر في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها واتخاذ ما يلزم في شأنها من قرارات
- ٨ - كل ما يرى رئيس الجمعية العامة أو مجلس الإدارة عرضة عليها

مادة ٣٤

لرئيس الجمعية العامة دعوتها للانعقاد في اجتماع عادي أو غير عادي كلما رأى مقتضى لذلك. وعليه دعوتها للانعقاد إذا طلب ذلك مجلس إدارة الشركة أو مراقب الحسابات على أن يوضح بالطلب الأسباب الداعية إلى عقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها.



مادة ٣٠

تكون دعوة الجمعية العامة بإخطار يرسل إلى الأعضاء على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الإخطار إليهم باليد مقابل التوقيع . وتكون الدعوة مصحوبة بصورة من جدول الأعمال والمستندات الملحقة به . وعلى أن يتم الإخطار بها قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بوقت كاف .

مادة ٣١

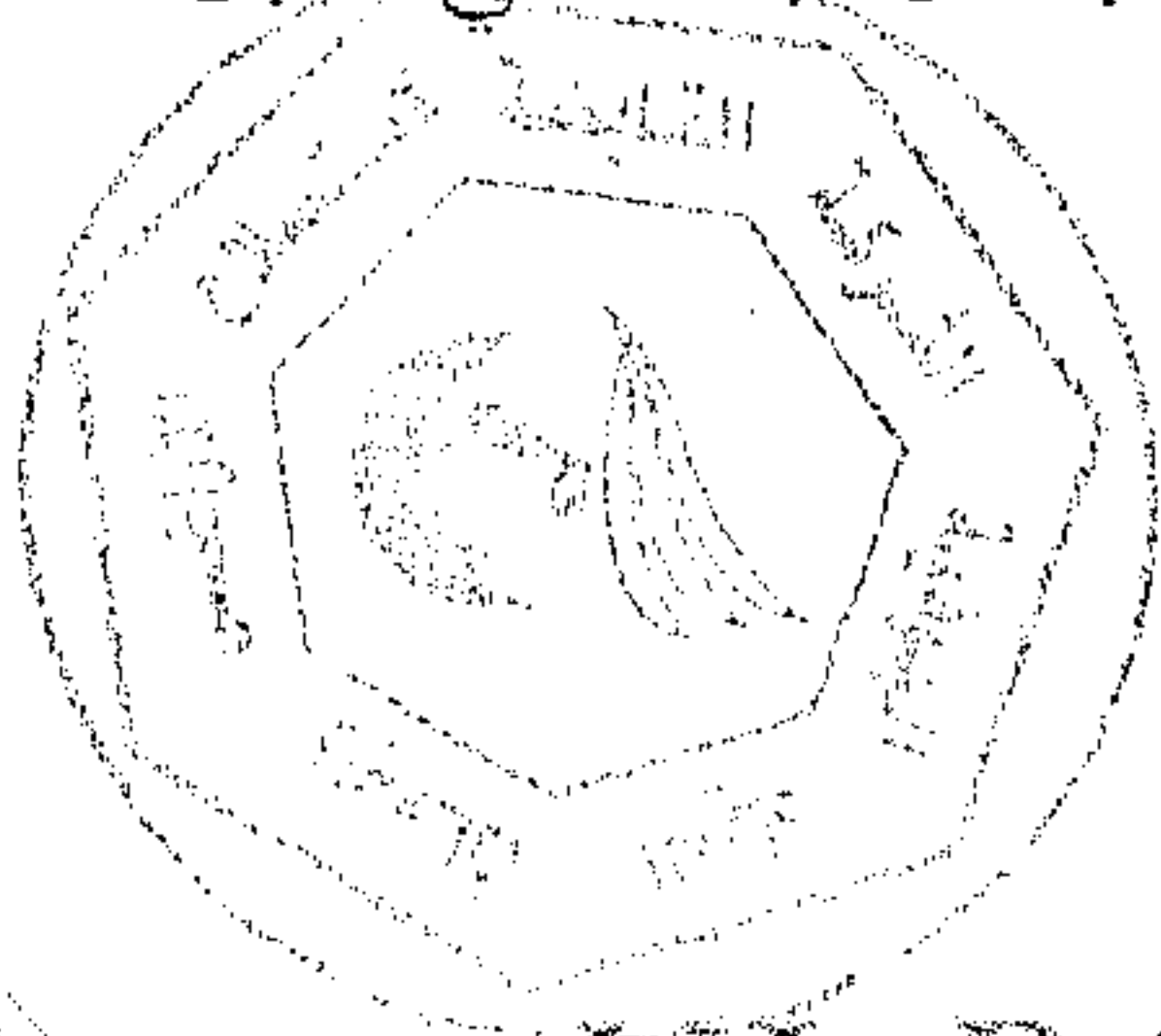
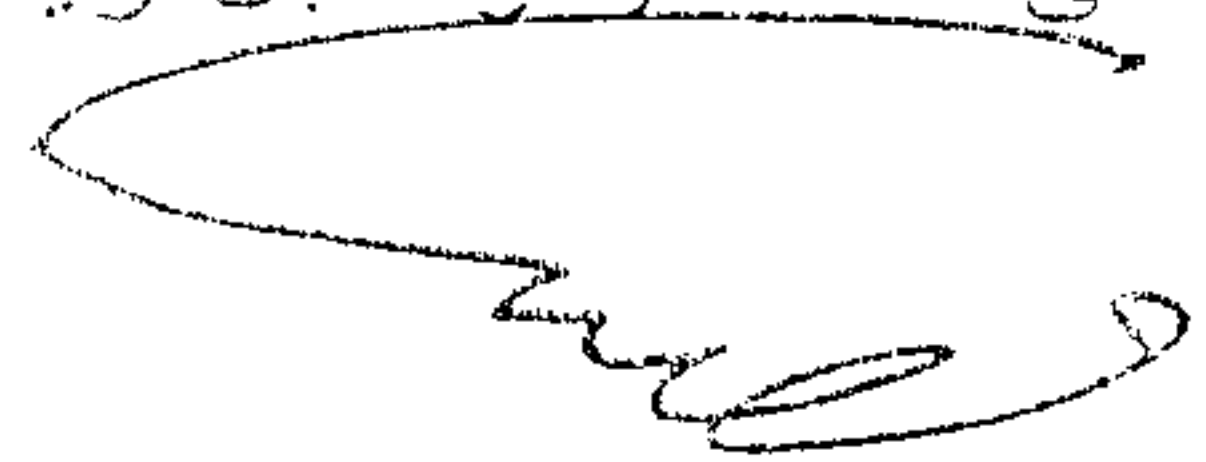
لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية العامة حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع . ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية والمادة ٤٥ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين . وعلى مجلس الإدارة تنفيذها .

مادة ٣٧

تسجل أسماء الأعضاء الحاضرين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات . ويكون لكل عضو يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال ، واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها . ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال . ويجيب مجلس الإدارة على أسئلة الأعضاء واستجاباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر وإذا رأى العضو أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ . ويكون التصويت في الجمعية العامة بالأغلبية ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق باختيار أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك من رئيس الجمعية العامة ثلاثة من الأعضاء الحاضرين .

مادة ٣٨

يحرر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك إثبات حضور الممثل القانوني لجماعة حملة السندات . كما يتضمن خلاصة وإفية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية . وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الأعضاء إثباته في المحضر . وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعي الأصوات ومراقب الحسابات .



مادة ٣٩

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة.
ويجوز طلب إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الأعضاء أو للإضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة.
ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا الأعضاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيّبوا عن الحضور بسبب مقبول.
ويترتب منى الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في إحدى الصحف اليومية
وتسقط دعوى البطلان طبقا للقانون بمضي سنة من تاريخ صدور القرار ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك.

مادة ٤٠

مع مراعاة أحكام المادة ٣٤ من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أي من الاجتماعين المشار إليهما في المادة ٣٣ أو في أي اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية :
١ - وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال.
٢ - استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة.
٣ - التصرف في الاحتياطات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها.
٤ - الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر لحاملها.
٥ - النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات.

مادة ٤١

تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي :

أولاً - تعديل نظام الشركة بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويتبع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكاً.
وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة :
١ - زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص به.
٢ - إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء.

- ٣ - إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخسارة التي يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها.
- ثانيا - اقتراح إدماج الشركة في غيرها من الشركات القابضة.
- ثالثا - اقتراح تقسيم الشركة.
- رابعا - النظر في تصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال.
- خامسا - بيع كل أو بعض أسهم أي من الشركات التابعة بما يؤدي إلى خفض حصة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأس مالها عن ٥١ %.

مادة ٤٢

- لا يجوز للشركة التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية إلا بموافقة الجمعية العامة غير العادية وطبقا لما يأتي .
- ١ - أن تكون الشركة عاجزة عن تشغيل هذه الخطوط تشغيلًا اقتصاديًا أو أن يؤدي الاستمرار في تشغيلها إلى تحميل الشركة خسائر مؤكدة.
- ٢ - ألا يقل سعر البيع عن القيمة التي تقدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون شركات قطاع الأعمال العام.

مادة ٤٣

في جميع الأحوال لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحًا إلا إذا حضره نصف عدد أعضائها على الأقل بما فيهم رئيس الجمعية وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين أما قرارات الجمعية العامة غير العادية فلا تصدر إلا بأغلبية ثلثي عدد أصوات الحاضرين.

مادة ٤٤


مع مراعاة ما وردت بشأنه أحكام خاصة باللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام وهذا النظام تسرى في شأن إجراءات وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام المواد من ٢٠٠ إلى ٢٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها.

الباب السادس

في مراقبة الحسابات

مادة ٤٥

يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها طبقًا لقانونه.





الباب السابع

النظام المالي للشركة القابضة - توزيع الأرباح - الاحتياطات

مادة ٤٦

تبدأ السنة المالية للشركة من أول شهر يوليو وتنتهي في نهاية شهر يونيه من كل سنة على أن تشمل السنة الأولى المدد التي تتقضي من تاريخ تأسيس الشركة حتى نهاية شهر يونيه من السنة التالية.

مادة ٤٧

١- ختام السنة المالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ العودة للاقتطاع.

(ب) يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة من الأرباح مقدارها (٥%) من رأس المال المصدر للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم وللعاملين، ويشترط ألا يقل نصيب العاملين في الأرباح عن ١٠% في الشركات التي تزاول النشاط بنفسها وألا يزيد ما يصرف إليهم نقدا منها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية ويجنب ما يزيد على ذلك في حساب خاص لإنشاء مشروعات إسكان لهؤلاء العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وفقا لما تقرره الجمعية العامة للشركة ، أما الشركات التي لا تزاول النشاط بنفسها فلا يجوز أن يزيد نصيب العاملين بها في الأرباح التي يتقرر توزيعها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية.

(ج) يخصص بعد ما تقدم نسبة (٥%) من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة.

(د) يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي بما لا يجاوز ١٠% من الأرباح الصافية بعد تجنيب المبالغ المنصوص عليها في البنود (أ ، ب ، ج) من هذه المادة.

(هـ) يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين في رأس مال الشركة ويجوز للجمعية العامة الموافقة على ترحيلها للعام التالي.

مادة ٤٨

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة يكون أوفى بمصالح الشركة.

مادة ٥٠

تدفع الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع.

الباب الثامن

إدماج الشركة وتقسيمها

مادة ٥١

يكون إدماج الشركة في شركة أخرى أو معها أو تقسيمها إلى شركتين أو أكثر من الشركات القابضة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص في تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ، ويكون لكل شركة نشأت عن الاندماج أو التقسيم الشخصية الاعتبارية المستقلة بما يترتب على ذلك من آثار قانونية. ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية تسرى على حالات الاندماج أحكام المواد من ١٣٠ إلى ١٣٥ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمواد من ٢٨٩ إلى ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٥٢

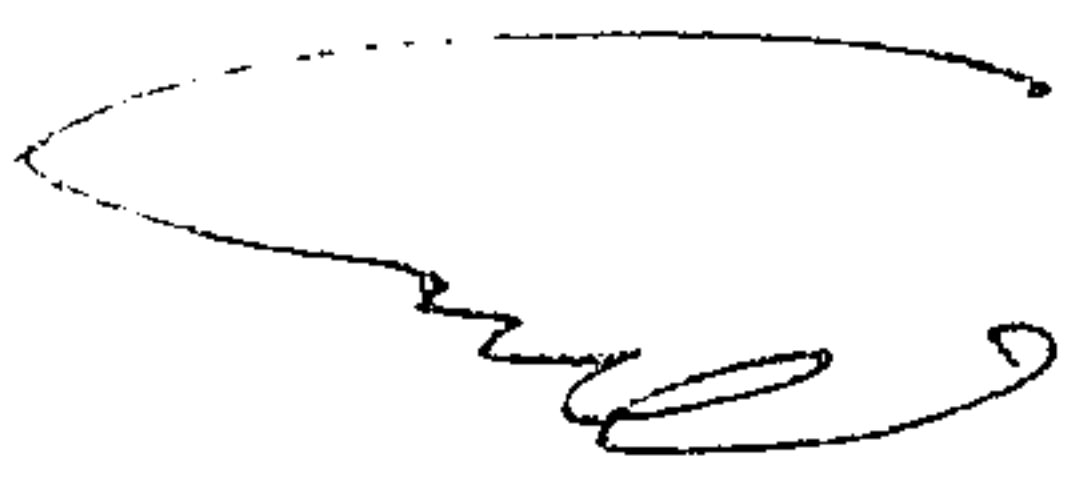
يصدر باقتراح تقسيم الشركة قرار من الجمعية العامة غير العادية لها بناء على طلب مجلس إدارتها وفي ضوء تقرير مراقبي الحسابات. ويجب أن يتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية باقتراح تقسيم الشركة بيان الغرض من التقسيم ، والتقدير المبدئي لصافي أصول الشركة والأسس التي استند إليها هذا التقدير وما سيؤول إلى كل شركة ناشئة عن التقسيم من حقوق الشركة وما تتحمل به من التزاماتها ، وكيفية تحديد حقوق المساهمين في كل شركة من الشركات الناشئة عن التقسيم.

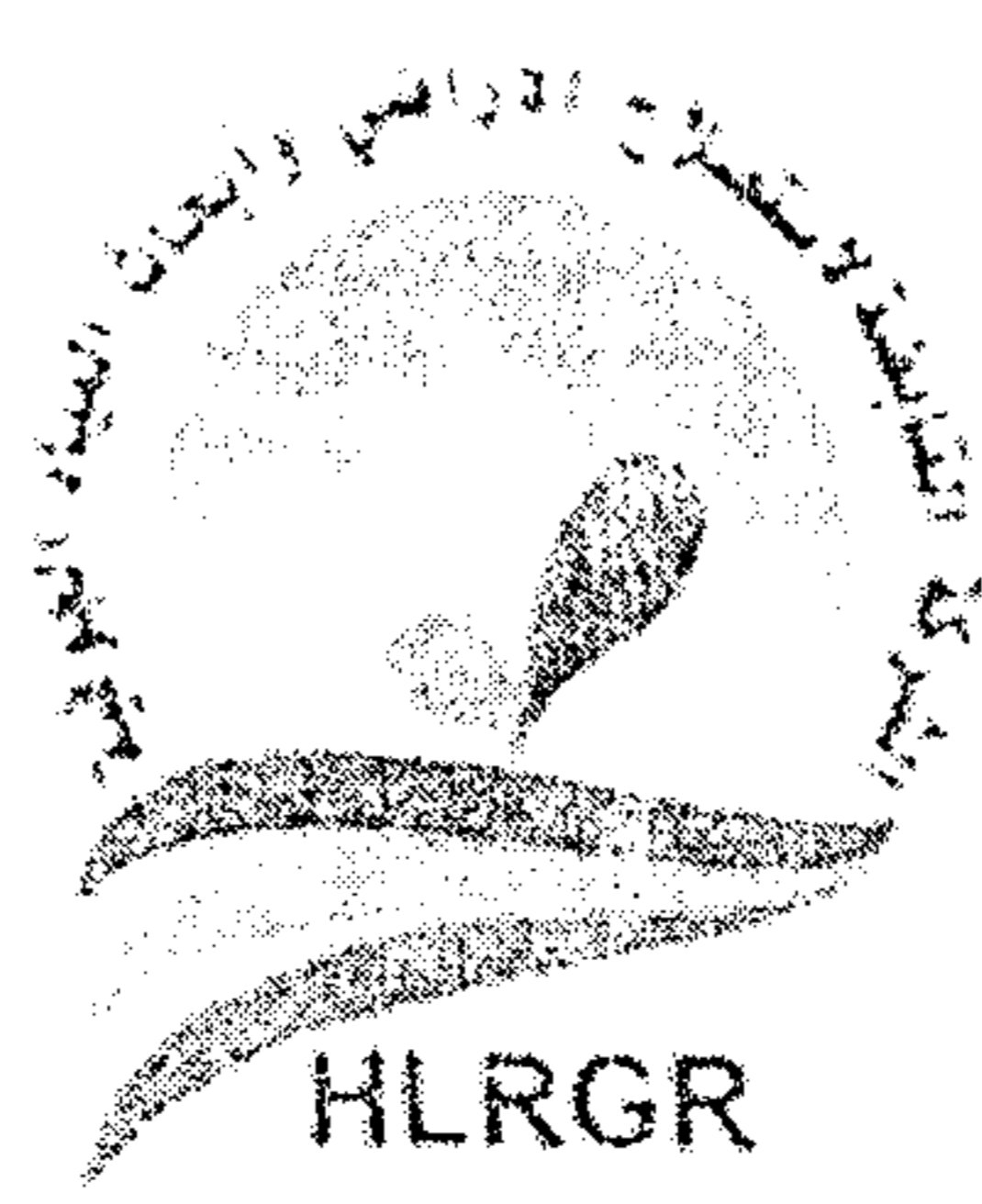
مادة ٥٣

يتولى تقدير صافي أصول الشركة المراد تقسيمها اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون شركات قطاع الأعمال العام ويعتمد قرارها من الوزير المختص

مادة ٥٤

يعرض الوزير المختص على رئيس مجلس الوزراء اقتراح الجمعية العامة غير العادية بتقسيم الشركة وذلك لإصدار قرار التقسيم ، وتتخذ إجراءات تأسيس الشركتين أو الشركات الناشئة عن التقسيم طبقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية.





مادة ٥٥

يسرى في شأن اعتراض بعض المساهمين في الشركة على التقسيم وحقوق حملة سنداتنا وحقوق الدائنين من غير حملة السندات أحكام المواد ٢٩٥ و ٢٩٧ و ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها وتعامل كل من الشركات الناشئة عن التقسيم بالنسبة لما تتحمله من التزامات الشركة معاملة الشركة المندمج فيها في تطبيق أحكام المادتين ٢٩٧ و ٢٩٨ المشار إليهما.

الباب التاسع

في تسوية المنازعات

مادة ٥٦

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس لإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة. وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية. وللشركة في تسوية منازعاتها مع الغير أن تلجأ لطريق التحكيم كأسلوب بديل في فض المنازعات.

الباب العاشر

في حل الشركة وتصنيفهما

مادة ٥٧

في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك.

مادة ٥٨

تكون الشركة المنقضية في حالة تصفية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحة التنفيذية - تعين الجمعية العامة مصفياً أو أكثر وتحدد أتعابهم. وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفي طبقاً لنص المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. وتظل سلطة الجمعية العامة قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء طرف المصفين.

الباب الحادي

عشر أحكام ختامية

مادة ٥٩

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة.

مادة ٦٠

يصدر هذا النظام بقرار من الوزير المختص (وزير الزراعة واستصلاح الأراضي) وينشر في الوقائع المصرية.